



## بيان حول مشروع تحفيز تأثير مشاريع ختم الدراسات

لقد تولّد عن غياب إطار ترتيب يضبط كيفية تأجير الإشراف ومناقشة الأعمال التي تختتم الدراسات الجامعية تفاوتاً ملحوظاً في مقدار الساعات الإضافية المسندة من قبل مؤسسات التعليم العالي والبحث، والتي تم اللجوء إليها كحلّ بديل ووقي، مما انحر عنه تعطل إجراءات صرف مستحقات المدرسين بأغلب المؤسسات.

وحيث سعت الوزارة بالإتفاق مع النقابة العامة للتعليم العالي وبالتنسيق مع الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية لإيجاد الحلول الممكنة لتجاوز الإشكاليات التي تمت ملاحظتها وإعداد مشروع أمر حكومي في الغرض يهدف إلى توحيد النظام القانوني مع الأخذ بعين الاعتبار، حسب ما جرى به العمل، خصوصية كل تكوين جامعي.

وتضمن المشروع الإصلاحي المقترن إسناد منحة الإشراف ومناقشة مذكرات ختم الدراسات ومشاريع التخرج على النحو التالي:

- تأجير ساعة أشغال مسيرة سنوية بالنسبة إلى تأثير تربصات في نهاية تكوين جامعي بثلاث سنوات.
- تأجير ساعة وربع أشغال مسيرة سنوية بالنسبة إلى مناقشة مشاريع ختم الدراسات في نهاية تكوين جامعي بخمس سنوات.

هذا مع اعتماد قاعدة مجانية تأثير المشروعين الأولين لختم الدراسات، طبقاً لقواعد الوظيفة العمومية والمالية العمومية المنظمة لتأجير المدرسين بالتعليم العالي، واعتبار تأثير المشروع الثالث، أو أكثر، عملاً إضافياً.

أمام هذه القيود القانونية، حرصت الوزارة على أن يتم إحتساب المنحة المذكورة من المشروع الأول كلما كانت نسبة التأثير أقل من ثلاثة مشاريع لكل مدرس.

• ويأتي المشروع المقترح لسد فراغ قانوني في خصوص تنظيم تأجير مختلف الأعمال التي يقوم بها المدرس من تأثير مشاريع التكوين التطبيقي وtribصات مهنية أو أنشطة أخرى في إطار التحصيل على الشهادات الوطنية المسندة في نظام امد.

• ويضفي صبغة الشرعية والشفافية مع الحفاظ على القواعد الجاري بها العمل المتعلقة بإحتساب تأجير أعمال تأثير مشاريع الدراسات التكنولوجية بالنسبة للتكوين الجامعي بثلاث سنوات (1h15 /PFE) وترفع في منحة التأثير المسندة بالنسبة للتكوين الجامعي بخمس سنوات (1h15 /PFE) مع العلم بأن المرونة المقترحة والمتعلقة بإقرار المنحة المذكورة من المشروع الأول، كلما كانت نسبة التأثير أقل من ثلاثة مشاريع لكل مدرس، تنسحب على أغلب المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية.

• كما يبرز المشروع المقترح خصوصية التأثير في التكوين الهندسي بالتأكيد على أنه في صورة عدم إكمال ساعات التدريس القانونية الأسبوعية المطلوب بها المدرس، يقع إتمامها بساعات تأثير مشاريع التخرج وتكون وبالتالي هذه الأعمال غير خاضعة لقاعدة المجانية وذلك بالإستئناس بمقتضيات القرارات سارية المفعول والمتعلقة بضبط نظام الدراسات والامتحانات في مختلف المؤسسات التي تأوي تكوينا للمهندسين.

في انتظار صدور هذا الأمر الحكومي، تعتبر السنة الجامعية 2016-2017، سنة إنتقالية يتواصل بها العمل بالإجراءات المعتمدة سابقا. وفي جميع الحالات، تدخل المقتضيات الإصلاحية الجديدة حيز التنفيذ بداية من السنة الجامعية 2017-2018.

